قـــراءة قانونية في قانـــون العدالة الجنائية للأحـــــداث الفرنســـــي رقم 218 لســـنة 2021م الصادر في 26 فبراير 2021م

د . كريمة محمد الزيتوني ــ قسم القانون الجنائي ـ كلية القانون – جامعة طرابلس
Email: dr.alzituni@gmail.com

المُلخّـــــــــص:

بعد مُـــرور أكثر من 75 عامًا على صدور أول قانونٍ للأحـداث في فرنسا، أصدر المشـــرّع الفرنســـي سنة 2021م ، قانونا أعاد بموجبه تنظيم ردّ الفعل الاجتماعـــي ضد جرائم الأحداث، متبنيا فيه نهجا يهدف إلى تأهيل القصّر بدلاً من الاقتصار على تطبيق العقاب بحقهم، معتمدا على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، معززا من دور التعليم وإعادة تأهيل النظام القضائي الخاص بهم. كما ينص هذا القانون على تفريد الإجراءات القضائية بناءً على سن الحدث ومدى جسامة جريمته، مع إعطاء الأولوية للتدابير التعليمية والبدائل على عقوبة السجن.

المقدمـــــة :

يعـود الإطار القانوني الأول المتعلق بالأحداث إلى المرسوم الصادر بتاريخ 2 فبراير 1945[1]، والذي جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجةً لوعي متزايد بضرورة التعامل مع الأحداث على نحو مميز ومختلف عن البالغين، حيث سعى هذا القانون إلى توفير حماية خاصة لهذه الفئة من المجتمع، مع التركيز على إعادة التأهيل بدلاً من العقوبة الصارمة، واضعًا مبادئ أساسية للتعامل مع الأحداث الجانحين، لعل أهمها اعتبارُ الحدث شخصًا بحاجة إلى توجيه وتربية، مع التركيز على الإصلاح والتدريب المهني[2]. وكانت الفلسفة التي قام عليها هذا القانون، بالنظر إلى فترة صدوره، قائمة على حماية القصر لا على عقابهم ، فقد جاء في المذكرة التوضيحية لهذا القانون ان " فرنسا ليست غنية بما يكفي بالأطفال لتسمح لنفسها بإهمال أي شيء يمكن أن يجعلهم أشخاصًا أصحاء. لقد زادت الحرب والاضطرابات المادية والمعنوية التي تسببت فيها من جنوح الأحداث بشكل مقلق. (إن) مســألة الطفولة الجانحة تُعَدّ

واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في الوقت الراهن. (و) يُظهر مشروع المرسوم المرفق أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية تعتزم حماية القُصّر بفعالية، وبالأخص القُصّر الجانحين[3] ".

وقد خضع هذا القانون لحوالي أربعين تعديلا جعلت منه "غير مقروء[4]"، الأمر الذي دعا المشرع الفرنسي إلى إصدار قانون من شأنه تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع من جهة وإعادة دمج الحدث في المجتمع من جهة أخرى، خاصة وأن العقوبات التقليدية أثبتت محدوديتها في تحقيق الأهداف الإصلاحية لهذه الفئة العمرية[5].

وقد تعددت الأسباب التي دعت إلى إصدار قانون جديد للأحداث، منها إشكاليات متعلقة ببطء الإجراءات القضائية، مما أدى إلى انتقادات واسعة حول التأخير غير المبرر في محاكمة الأحداث. فقد أشارت دراسة تحليلية أجريت حول هذا الموضوع إلى أن طول مدة الإجراءات يشكل ضررًا على مستقبل الحدث ويزيد من احتمالية انخراطه في المزيد من السلوكيات غير القانونية[6]. ومن ناحية أخرى، فقد أشارت تحليلات اجتماعية وقانونية إلى ضرورة اعتماد تدابير أكثر فعالية للتعامل مع الأحداث العائدين، مما دفع النظام القضائي الفرنسي إلى البحث عن مزيج من الإجراءات الوقائية والتربوية ضمن قانون جديد[7].

وقد تم إصدار القانون الجديد للتعامل مع هذه التحديات، وجاء ذلك بعد مناقشات مكثفة حول الحاجة إلى إصلاح شامل يتضمن تسريع الإجراءات وتوفير حماية قانونية وحقوقية أكبر للأحداث، إضافة إلى الرغبة في إيجاد حلول قانونية جديدة يمكنها التأقلم مع الوضع المتغير للأطفال والأحداث في المجتمع الحديث، فما من شك في أن القصّر في سنة 1945 يختلفون تماما عن القصر في سنة 2021.

إشكالية البحث وتساؤل البحث:

بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على قانون الأحداث الفرنسي الجديد، فإنه يمكن التساؤل حول ما إذا كان المشرع الفرنسي، قد نجح في تحقيق توازن فعال بين مقاربتين متعارضتين ظاهريًا: مقاربة إصلاحية تهدف إلى حماية الحدث وضمان إعادة تأهيله، ومقاربة عقابية تعكس استجابة الدولة لمواجهة بعض الجرائم الخطيرة

أو المتكررة التي يرتكبها الأحداث، وإذا كانت الإجابة بنعم، فإلى أي مدى نجح في ذلك ؟

الهدف من البحث :

معرفة إلى أي مدى نجح المشرع الفرنسي في تحقيق توازن فعال بين مقاربتين متعارضتين ظاهريًا إصلاحية وأخرى عقابية ؟

أهمية البحث:

يأتي هذا البحث كمحاولة متواضعة لتقييم مدى توافق القانون الجديد مع المعايير الدولية لحقوق الطفل، وخاصة المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل، مما يساعد الباحثين على فهم آليات حماية حقوق الأحداث في سياق التشريعات المقارنة، خاصة وأن هذا القانون يُمثّل نموذجًا تشريعيًا حديثًا يمكن تحليله كنموذج نظري فيما يتعلق بالعدالة الجنائية للأحداث، مما يوفر إطارًا يمكن الاستناد إليه عند دراسة أو تطوير تشريعات مشابهة في ليبيا.

خطة البحث:

نص قانون العدالة الجنائية للأحداث على جملة من التعديلات، شكلت الأسس القانونية التي يقوم عليها هذا القانون، يمكن تقسيمها إلى أسس موضوعية (المطلب الثاني)، وأخرى إجرائية (المطلب الثالث)، يسبقهما التعريف بهذا القانون (المطلب الأول)، على التفصيل الآتي:

المطلب الأول ـ التعريف بقانون العدالة الجنائية للأحداث:

ينبغي في تقديرنا، قبل البحث في الأسس الموضوعية والإجرائية لقانون العدالة الجنائية للأحداث، التعريف بهذا القانون بإبراز أهم ملامحه (الفرع الأول)، ثم ببيان أهم ركائزه ودعائمه التي يقوم عليها والتي تمثل جوهر القانون وروحه وهو مبدأ مصلحة الطفل الفضلى (الفرع الثاني)، وسنخصص فقرة مستقلة لكل مسألة على التفصيل الآتي:

الفرع الأول ـ ملامح قانون العدالة الجنائية الجديد:

تعود اللبنة الأولى لقانون 2021 إلى المرسوم رقم 2019-950 الصادر بتاريخ 11

سبتمبر 2019 والمتعلق بالجزء التشريعي من قانون العدالة الجنائية للأطفال[8]، وقد استغرق الأمر سنتين من المشاورات مع الخبراء والمختصين بشأن الأحداث، حتى استطاع المشرع الفرنسي أخيرا أن يصدر قانونا ينشئ بموجبه منظومة متكاملة للعدالة الجنائية للأحداث.، واستعمالنا لمصطلح منظومة له ما يبرره، فالمشرع الفرنسي لم يستعمل لفظ قانون loi لعنونة هذا القانون، وإنما استعمل لفظ تقنين أو مدونة، وهو ما يقابل بالفرنسية لفظ code وهو أعم وأشمل من القانون، وما استعمالنا مصطلح "قانون" في عنوان بحثنا إلا تسهيلا على القارئ العربي، غير أن هذا التقنين يشتمل في حقيقة الأمر على أكثر من جزء، فهو يتضمن بالإضافة إلى القانون محل الدراسة، مرسوم 2019 المشار إليه أعلاه، كما يتضمن أيضا اللائحة رقم 682 لسنة 2021[9]، وكذلك اللائحة رقم 683 لسنة 2021[10]، لتكوّن الصورة الكاملة لما بات يعرف اليوم بقانون العدالة الجنائية للأحداث code de la justice pénale des mineurs. وقد نصت المادة الأولى من مرسوم 2019 على أنه يهدف إلى " وضع مدونة للعدالة الجنائية للأحداث تهدف إلى تقنين الأحكام المتعلقة بها مع تعديلها بما يتماشى مع المبادئ العامة الدستورية المطبقة. كما تهدف هذه الإصلاحات إلى تبسيط الإجراءات، تقليص مدة المحاكمات، تعزيز الرعاية المقدمة للأحداث قبل النطق بالعقوبة، وتحسين مراعاة حقوق الضحايا ".

وقد اشتمل قانون 2021 على 723 مادة، في سبعة أبواب، يتعلق الباب الأول منها بالتدابير التربوية والعقوبات، بينما يتعلق ثانيها بالقائمين على تطبيقه، أما الباب الثالث فخُصِصَ للإجراءات المشتركة في مختلف الإجراءات، أما الباب الخامس فيتعلق بالأحكام القضائية الصادرة بحق الأحداث الجانحين، بينما خصص لتنفيذ التدابير التربوية والعقوبات الباب السادس، وأخيرا نجد الباب السابع والذي يتناول الأحكام المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار.

وقد ناقش البرلمان الفرنسي assemblé national هذا القانون بشكل موسع عند التصديق عليه، قبل أن يتم اعتماده بهدف إصلاح نظام عدالة الأحداث وتبسيط الإجراءات وتقديم استجابة أسرع وأكثر فعالية للقضايا الجنائية التي يكون القاصرون طرفًا فيها[11]، وقد تم تسليط الضوء، خلال هذه المناقشات، بشكل خاص على بعض النقاط الجوهرية في القانون، منها:

ـ إدخال نظام المحاكمة على مرحلتين.
ـ إعطاء مفهوم "للتمييز" لدى القصّر حماية القاصرين أثناء الإجراءات .
ـ ضمان حضور محام avocat في جميع مراحل المحاكمة وإبلاغ الممثلين القانونيينles représentants légaux بجميع الإجراءات المُتخَذة، مع فرض قيود على علنية الجلسات.

كما تضمنت المناقشات البرلمانية مخاوف بعض النواب بشأن تأثير القانون على الموارد المتاحة للتعامل مع الأحداث، خاصة من ناحية توفير الكوادر والتمويل اللازمين لتطبيقه بشكل فعال. إلا أنه، وعلى الرغم من هذه الانتقادات، تم التصويت لصالح القانون بأغلبية واضحة (41 صوتًا مؤيدًا مقابل 8 أصوات معارضة) خلال جلسة ديسمبر 2020، ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 30 سبتمبر 2021.

وبشكل عام فإن الخطوط العريضة لهذا القانون تتمثل في التوفيق بين متطلبات حياد قاضي الأحداث واستمرارية متابعة القصّر، مع تسريع إجراءات محاكمتهم، وتعزيز الرعاية التربوية المقدمة لهم.

كما يهدف القانون إلى تبسيط الإجراءات الجنائية المطبقة على القاصرين، وأخذ الضحايا بعين الاعتبار بشكل أفضل، والحد من السجون بالنسبة للأحداث، مع إعادة تأكيد المبادئ الأساسية التي أقرّها قانون 1945.

الفرع الثاني ـ مصلحة الطفل الفضلى كمعيار جوهري لقانون الأحـــداث:

يُعد مبدأ مصلحة الطفل الفضلى l'intérêt supérieur de l'enfant من أهم الركائز التي يقوم عليها قانون العدالة الجنائية للأحداث، وهو مبدأ تم النص عليه في المادة 3-1 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989[12]، والتي انضمت إليها فرنسا في السابع من شهر أغسطس سنة 1990 ، ويُعتَمَدُ عليها كمرجعية توجيهية لتقديم عدالة أفضل للأحداث الجانحين.

وتنص هذه المادة على أنه " في جميع القرارات المتعلقة بالأطفال، سواء كانت صادرة عن المؤسسات العامة أو الخاصة المعنية بحماية الطفل، المحاكم، السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يجب أن تكون المصلحة الفضلى للطفل اعتبارًا أساسيًا ". ويبين من هذا النص، أن هذه الاتفاقية لم تضع تعريفا لمفهوم مصلحة الطفل

الفضلى، الأمر الذي قد يكون ميزة من حيث أنها توفر إمكانية التكيف مع الاحتياجات الفردية للأطفال بحسب كل حالة على حدة[13].

وللتأكيد على أهمية هذا المبدأ بالنسبة للمشرع الفرنسي، فقد ورد ذكره في المادة التمهيدية من قانون 2021 ، والتي تنص على أنه " ينظم هذا القانون شروط تنفيذ المسؤولية الجنائية للقاصرين، مع الأخذ في الاعتبار، من اجل مصلحتهم الفضلى، تخفيف هذه المسؤولية وفقا لسنهم وضرورة السعي إلى تعافيهم تربويا ومعنويا من خلال تدابير تتكيف مع سنهم و شخصياتهم، تفرضها محكمة متخصصة ووفقاً للإجراءات المناسبة ".

وتأسيسا على ذلك، فإن التطبيق السليم لهذا المبدأ ينبغي أن يسري على كل الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، الأمر الذي دفع بعض الفقه الفرنسي[14] إلى القلق من سوء التقدير لهذه المصلحة والتي قد تكون له نتيجة عكسية على مصلحة الطفل، وهو ما لم يقصده المشرع بكل تأكيد.

والسبب في هذا القلق هو التفاوت في تفسير هذا المبدأ اعتمادًا على شخص القائم بالتقييم، فالتخصص المهني للقائمين على تطبيقه يلعب دورًا كبيرًا؛ فتقييم ضابط الشرطة القضائية لمصلحة الطفل الفضلى سيختلف حتما عن التقييم الذي يقوم به قاضي الأحداث، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على وضع الحدث.

كما أن تطبيق هذا المبدأ يثير إشكالية أخرى تتعلق بالزمن المتاح لتقييم مصلحة الطفل، فالتقييم السريع خلال بداية الاحتجاز لدى الشرطة قد يختلف عن التقييم الذي يتم لاحقًا خلال مرحلة التحقيق القضائي أثناء استجواب مبرمج مسبقًا.

علاوة على ذلك، فإن توقيت التقييم أثناء مختلف مراحل الإجراءات القانونية يؤثر بشكل كبير في نتائجه، فالتقييم الأولي الذي يتم في بداية الإجراء حين تكون المعلومات الشخصية عن الحدث محدودة قد يكون مختلفًا تمامًا عن التقييم النهائي الذي يتم بعد إجراء تحقيق قضائي شامل، يتضمن بيانات شخصية أعمق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح يجد مجال تطبيقه عادة في القانون المدني أكثر من القانون الجنائي، الأمر الذي جعل من النص عليه في قانون العدالة الجنائية للأحداث مؤشرا على الطبيعة الخاصة لهذا القانون والتي ترجح كفة إصلاح الحدث على كفة عقابه[15].

المطلب الثاني ـ الأسس الموضوعية لقانون الأحداث الجديد:

يُمثِّل قانون الأحداث الفرنسي الجديد تحولًا كبيرًا في كيفية تعامل النظام القانوني مع الأحداث الجانحين، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الإصلاح والعقاب. وينطلق هذا القانون من مجموعة من المبادئ الموضوعية التي تضمن حماية حقوق الأحداث، أهمها تحديد التمييز كأساس للمسؤولية الجنائية (الفرع الأول)، والتأكيد على أولوية التوجيه على العقاب (الفرع الثاني)، كل ذلك على التفصيل التالي:

الفرع الأول ـ التمييز كأساس للمسؤولية الجنائية للأحداث:

سعى قانون 2021 إلى مواءمة التشريع الوطني مع الفقرة 3 من المادة 40 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل convention internationale des droits de l'enfant، والتي توصي الدول بتحديد سن أدنى لا يمكن للقُصّر تحته أن يُلاحقوا جنائيًا. فحدد المسؤولية الجنائية للأحداث من خلال تقديم تعريف واضح لمفهوم التمييز discernement، مما يساعد على تقييم قدرة القاصر على فهم طبيعة أفعاله والتمييز بين الصواب والخطأ، وهذه إضافة جديدة لهذا القانون خلا منها قانون الأحداث القديم.

ففي ظل قانون 1945 كانت المسؤولية الجنائية للقُصّر الذين لم يبلغوا سن 10 سنوات وقت ارتكاب الأفعال تُعتبر ممكنة فقط إذا تمكن المدعي العام من إثبات أن القاصر كان قادرًا على التمييز، وفي حالة إثبات التمييز، كانت العقوبات الجنائية غير ممكنة للقُصّر تحت سن 10 سنوات، حيث كانت تُفرض فقط التدابير التربوية من سن 10 إلى 13 سنة، فلم يكن من الضروري إثبات التمييز، ولكن نظرًا لصغر السن، كانت التدابير التربوية و/أو العقوبات التربوية هي الإجراءات الوحيدة الممكنة. أما بالنسبة للقُصّر الذين يبلغون 13 سنة أو أكثر، فقد كان بالإمكان إدانتهم بعقوبات جنائية، مع استفادتهم من عذر صغر السن لتخفيف المسؤولية في حقهم.

أما في ظل القانون الجديد، فقد وضع المشرع قرينتين قابلتين لإثبات العكس، هما الافتراض البسيط لعدم التمييز بالنسبة للقصر الذين تقل أعمارهم عن 13 عامًا (وبالتالي افتراض عدم المسؤولية) والافتراض البسيط للقدرة على التمييز بالنسبة لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 13 عامًا (افتراض التمييز وليس افتراض المسؤولية)، وبذلك، أصبحت مسألة المسؤولية الجنائية تعتمد على الأدلة، ويتم البت فيها بناءً على تحقيقات قضائية تثبت أو تنفي قدرة القاصر على التمييز.

ولتحديد المقصود بالتمييز، نص المشرع في المادة 11 من هذا القانون على أن القاصر يُعتبر مميزا " إذا فهم وأراد الفعل الذي قام به، وكان قادرًا على فهم معنى الإجراءات الجنائية الموجهة ضده ". ويتطابق هذا التعريف إلى حد كبير مع مفهوم التمييز كما ورد في حكم Laboube[16]، والذي أكدت المحكمة بموجبه على أنه " لكي يتم فرض عقوبة جنائية على قاصر، يجب، وفقًا للمبادئ العامة للقانون، أن يكون القاصر الذي ثبتت مشاركته في الفعل المادي المنسوب إليه، قد فهم هذا الفعل وأراده؛ إذ إن كل جريمة، حتى وإن لم تكن عمدية، تفترض أن يكون مرتكبها قد تصرف بذكاء وإرادة ".

وعلى الرغم من ذلك، فإن قدرة القاصر الإجرائية تثير تساؤلات، سواء من حيث مصدرها أو من حيث كيفية تقييمها عمليًا. يشير ذلك إلى تعقيدات محتملة في تحديد مدى أهلية القاصر لفهم الإجراءات القانونية، مما يضع تحديات أمام التطبيق العملي لهذا النص[17].

الفرع الثاني ـ أولوية التوجيه على العقاب:

تقوم فلسفة العقاب في قانون 2021 على أنه لا ينبغي النظر إلى الحدث الذي ارتكب فعلا يعد في نظر القانون جريمة، على أنه شخص يستحق العقاب، بل يجب أن يُرافَق ويُوجَّه من الناحية التربوية أيضًا، وتطبيقا لذلك، سيأمر القاضي بتطبيق تدابير تحقق توازنًا عادلاً بين التربية l'éducation والعقوبة la peine، ولا يمكنه فرض عقوبة بالسجن إلا إذا كان القاصر يزيد عن 13 عامًا، وكملاذ أخير فقط، وذلك بناءً على خطورة الجريمة المرتكبة.

حيث تنص المادة 323 فقرة 2 منه على أن " تقوم المحكمة التي تصدر قرارًا بتطبيق تدبير تربوي قضائي مؤقت بتعيين مصلحة الحماية القضائية للشباب في النظام المفتوح لتنفيذ هذا التدبير وتنسيقه. وتقوم هذه المصلحة بما يلي:

1ـ تقديم تقرير إلى قاضي الأطفال، قبل خمسة عشر يومًا على الأقل من انتهاء التدبير، حول تنفيذه وتطور حالة القاصر.

2ـ إعداد تقرير محدث لكل جلسة تتعلق بالقاصر.

3ـ إبلاغ قاضي الأطفال فورًا بأي حدث قد يبرر تعديل أو إنهاء التدبير، أو القيود المفروضة، أو رفع التدبير.

وتشمل التدابير التربوية الرئيسية التوبيخ، تسليم القاصر إلى أحد الوالدين، الوضع تحت الحماية القضائية، الإيداع التربوي (في دار أو مركز)، وتدبير الحرية المراقبة (الذي يجمع بين المراقبة والتعليم ويُسند إلى أحد المربين في مصلحة الحماية القضائية للشباب)، وتدبير النشاط النهاري (الذي يتمثل في مشاركة القاصر في أنشطة مهنية أو دراسية).

ويبدو ان الغرض من فرض هذه التدابير قبل النطق بالعقوبة هو حرص المشرع على إعطاء فرصة للحدث في الإصلاح، الأمر الذي يعكس خصوصية نظام العدالة الجنائية للأحداث، نظرا لخصوصية الحدث نفسه[18].

كما نصت المادة 112 فقرة 2 من القانون ذاته على إجراءات تربوية يمكن للقاضي النطق بواحدة أو أكثر منها في مواجهة الحدث، منها على سبيل المثال:

ـ حظر التواجد في مكان أو أماكن ارتُكبت فيها الجريمة، على ألا تتجاوز مدة الحظر عامًا واحدًا، مع استثناء الأماكن التي يقيم فيها القاصر عادةً.

ـ حظر الاتصال بالضحية أو الشركاء أو المتواطئين الذين تحددهم المحكمة، لمدة أقصاها عام واحد.

ـ حظر التجول في الأماكن العامة بين الساعة 10 مساءً و6 صباحًا، ما لم يكن برفقة أحد ممثليه القانونيين، لمدة لا تزيد عن ستة أشهر.

ـ إلزامية تسليم أي غرض بحوزة القاصر أو مملوك له وكان قد استُخدم في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها.

ـ الالتزام بحضور دورة تدريبية مدنية، لا تزيد مدتها عن شهر، تهدف إلى تذكير القاصر بالالتزامات القانونية المفروضة عليه.

ويمكن إعفاء القاصر من التدابير التربوية وفقا لنص المادة 111 فقرة 6 من قانون 2021 في القضايا التي تتعلق بالمخالفات أو الجرائم التصالحية، إذا كان " يظهر أن إعادة تأهيل القاصر قد تم تحقيقها، وأن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة قد تم تعويضه، وأن الأضرار الناجمة عن الجريمة قد توقفت. يمكن لقاضي الأحداث أو المحكمة المختصة بالأحداث إصدار حكم بنجاح التوجيه التربوي للقاصر الذي التزم تمامًا بالالتزامات المفروضة عليه أثناء فترة التوجيه التربوي. هذه القرارات لا يمكن

أن تُعد بمثابة بداية لعودة الجريمة أو تكرارها، ويمكن للمحكمة التي تصدر قرارًا بالاستثناء من التدابير التربوية أو بحكم النجاح التربوي أن تقرر عدم ذكر هذا القرار في السجل الجنائي ".

ونحسَبُ أن السبب في هذا الإعفاء هو تقدير المشرع أن قيام الحدث بإصلاح ضرره وتعويض ضحية جريمته، على سبيل المثال، أمران يدلان على شعور الحدث بفداحة ما اقرفت يداه فوجب إعفاءه من التدابير التربوية بناء على ذلك.

المطلب الثالث ـ الأسس الإجرائية لقانون الأحداث الجديد

لم يهمل قانون العدالة الجنائية للأحداث الجانب الإجرائي، بل تضمن عددا من المبادئ والأسس الإجرائية التي شكلت نقطة تحول كبرى في هذا القانون لم ينص عليها سابقه، ومن أهم هذه المبادئ، مبدأ تعجيل الإجراءات القانونية (الفرع الأول)، وخصوصية إجراءات محاكمة الأحداث (الفرع الثاني).

الفرع الأول ـ مبدأ تعجيل الإجراءات القانونية:

يُمثّل مبدأ تعجيل الإجراءات القانونية principe d'accélération des procédures judiciaires أحد الأسس الجوهرية التي يقوم عليها قانون الأحداث الجديد، حيث يهدف إلى تعزيز سرعة البت في القضايا المتعلقة بالأحداث. ويتجاوز هذا المبدأ مفهوم البت السريع ليعكس ضرورة تحسين فعالية النظام القضائي وضمان حماية حقوق الأحداث، مما يمنع التأثيرات السلبية الناتجة عن التأخير في الإجراءات القانونية[19].

كما يُمثل هذا المبدأ أهم الفروقات بين قانون 1945 وقانون 2021، حيث أنه في إطار القانون القديم، لم يكن هناك تركيز كافٍ على مبدأ تعجيل الإجراءات القانونية، فالنظام القضائي في ظله كان يتمتع بإجراءات قانونية بطيئة نسبيًا، مما أدى في بعض الأحيان إلى تأخير محاكمات الأحداث، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المادة 10 من هذا القانون نصت على ضرورة أن تنعقد المحكمة في أقرب وقت ممكن، دون تحديد لأي إطار زمني يتعين على المحكمة الالتزام به، مما ترك الأمور عرضة للتأخير[20].

أما بعد صدور قانون 2021، فقد تم إدخال تحسينات جوهرية على مبدأ تعجيل الإجراءات القانونية، حيث تم تعزيز هذا المبدأ بتحديد أطر زمنية واضحة لإجراءات المحاكمة. فقد نصت المادة 8 من هذا القانون على ضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة

بالأحداث في غضون شهرين من تاريخ تقديم القضية، مما يعكس التزامًا أكبر بتسريع الإجراءات[21].

عـــلاوة على ذلك، فإن المادة 5 من القانون الجديد تقدم تدابير إضافية تهدف إلى تسريع الإجراءات، كاستخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة لتسهيل الاتصال بين الهيئات القضائية والأحداث وذويهم.

الفرع الثاني ـ خصوصية إجراءات محاكمة الأحداث:

كانت إجراءات محاكمة الأحداث طويلة نسبيا وفقا لقانون 1945، حيث اشتملت على تحقيق تمهيدي إلزامي يتضمن اتهامًا رسميًا، ومرحلة أولية لجمع المعلومات، وإحالة إلى هيئة قضائية مختصة لإصدار الحكم على الجرم وتحديد العقوبة. وقد كان لأهمية التعرف على شخصية الحدث والبحث عن حل تربوي، يوجب اتخاذ إجراءات تهدف إلى جمع معلومات حول شخصيته وظروفه البيئية.

فالمادة 5 من قانون 1945 تنص على أنه " قبل اتخاذ أي قرار بفرض تدابير الرقابة والتعليم، أو عند الاقتضاء، بفرض عقوبة تربوية أو عقوبة جنائية ضد حدث مسؤول جنائيًا عن جريمة أو جنحة، يجب إجراء التحقيقات اللازمة للحصول على معرفة كافية بشخصيته ووضعه الاجتماعي والأسري، وضمان اتساق القرارات الجنائية التي تخصه "[22].

من أجل ذلك اعتمد قانون 2021 تبسيط الإجراءات المطبقة على الأحداث الجانحين بشكل كبير لضمان استجابة أسرع في الإجراءات الجنائية ولإضفاء مزيد من المعنى على العقوبة، فمحاكمة الحدث أضحت تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولـــــى : وتبدأ بعد انتهاء التحقيق، حيث يتم استدعاء الحدث للمثول أمام المحكمة في غضون فترة تتراوح بين عشرة أيام وثلاثة أشهر، ويتم البث في مسألة المسؤولية الجنائية وتعويض الضحايا.

المرحلة الثانيـــة: في حالة ثبوت الإدانة، تبدأ فترة اختبار تربوية تتراوح مدتها بين ستة إلى تسعة أشهر، ويخضع الحدث خلال هذه الفترة إلى تقييم ومتابعة شخصية تهدف إلى إعداد خطة تربوية مناسبة له. ويهدف هذا النظام الجديد إلى تعزيز البعد التربوي للعقوبات، مع التركيز على إعادة تأهيل الأحداث بدلاً من الاقتصار على الطابع العقابي.

وفي نهاية هذه الفترة، يتم اتخاذ القرار بشأن العقوبة خلال جلسة استماع للنطق بالعقوبة من قبل القاضي المختص، بحضور القاصر ومحاميه ومن يمثله قانونا، وينبغي على المحكمة عند اختيار العقوبة، أن تأخذ في الاعتبار تطور القاصر منذ ارتكاب الجريمة وسلوكه خلال فترة المراقبة التربوية.

الخاتمة :

تناول هذا البحث أبرز المبادئ التي جاء بها قانون العدالة الجنائية للأحداث الجديد، وقد خصنا المطلب الأول منه، للتعريف بالقانون محل الدراسة، بينما خصصنا المطلب الثاني لدراسة أهم المبادئ الموضوعية، أما المطلب الثالث فتناول أهم المبادئ الإجرائية. وانتهينا إلى أن هذا القانون يشكل نقطة تحول في تحقيق عدالة جنائية ناجزة للأحداث الجانحين.

أهم **النتائج** التي توصلنا إليها:

ـ أنه وإن اختلفت الفلســفة التي يقوم عليها قانون 2021 عن تلك القائم عليها قانون 1945، فإن خصوصية الأحداث وحرص المشرع على إصلاحهم يبقى العامل المشترك بين القانونين.

ـ وضع القانون الجديد افتراضًا بعدم التمييز للأحداث تحت سن 13 عامًا، ما يعزز حمايتهم ويؤخر ملاحقتهم الجنائية المبكرة.

ـ ركز القانون الجديد على إعادة تأهيل الأحداث ودمجهم في المجتمع اكثر من تركيزه على العقوبات، مما يعكس الالتزام بالمعايير الدولية في هذا المجال.

ـ يهدف هذا القانون إلى تقليص الفجوة الزمنية بين ارتكاب الجريمة وصدور الحكم، لتوعية الحدث سريعًا بعواقب أفعاله.

ـ يُعزز القانون دور القضاة المتخصصين في قضايا الأحداث، مما يوفر استجابة ملائمة لاحتياجات كل حالة ويؤدي إلى معالجة أفضل.

ـ منح القانون القضاة مرونة في اختيار التدابير التي تتناسب مع خصوصيات الحدث، بدلًا من التقييد بخيارات محدودة كما في القانون القديم.

التوصيات:

نوصي المشـــرّع الوطني بأن يحذو حذو المشرع الفرنسي ويصدر قانونا للعدالة الجنائية للأحداث، آخذا في الاعتبار خصوصية الجرائم التي يرتكبها الحدث، وحداثة سنه وإمكانية تأهيله وإعادة دمجه في المجتمع إذا ما توفرت السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

والله ولي التوفيق

الهوامش :

1. Ordonnance n° 45-174 du 2 février 1945 relative à l'enfance délinquante.
2. Merland & Davant، 2009، "Réformes des années 90 et droits des mineurs." Revue Juridique des Enfants، 11(2)، 92-105
3. Ordonnance n°45-174 du 2 février 1945 relative à l'enfance délinquante. Exposé des motifs.
4. L'ordonnance de 1945 est devenue un texte fourre-tout، il serait bon d'édicter un Code de la justice pénale des mineurs » – 3 questions à Etienne Lesage، propos recueillis par F. Creux-Thomas، JCP G. 2015. 178.
5. Leclair & Moreau، 2018، Justice et protection des mineurs : le défi de la prévention." Revue de Science Criminelle، 23(4)، 250-262.
6 . Poncet، L. "La lenteur des procédures pénales pour les mineurs: Un problème récurrent." Droit et Justice pour les Mineurs، 9 (1)، 65-78; 2020.
7 . Dupont، C. "Les jeunes face à la justice: Enjeux et réformes." Revue Française de Droit Pénal، 12(3)، 125-138، 2019.
8. L'ordonnance n° 2019-950 du 11 septembre 2019 portant partie législative du code de la justice pénale des mineurs.
9. Décret n° 2021-682 du 27 mai 2021 portant partie réglementaire du code de la justice pénale des mineurs.
10. Décret n° 2021-683 du 27 mai 2021 portant partie réglementaire du code de la justice pénale des mineurs.
11. Assemblé nationale، Rapport، n° 3637.
12. Adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 20 novembre 1989 et ratifiée par la France le 7 août 1990.
13 . Mélanie Chatenoud، Intérêt supérieur de l'enfant، https://www.humanium.org/fr/interet-superieur-de-lenfant/ تاريخ الزيارة 2024/3/10

14. Eudoxie Gallardo، L'intérêt supérieur de l'enfant dans la loi du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice، Revue de science criminelle et de droit pénal comparé 2019/4 N° 4، pp. 755 à 764. https://shs.cairn.info/revue-de-science-criminelle-et-de-droit-penal-compare-2019-4-page-755?lang=fr#re4no4. 2024/7/9 تاريخ الزيارة

15. Op. cit.

16. Cours de Cassation، Chambre Criminelle، du 13 décembre 1956، 55-05.772. Elle a précisé que pour qu'une sanction pénale soit prononcée à l'encontre d'un mineur « encore faut-il، conformément aux principes généraux du droit، que le mineur dont la participation à l'acte matériel à lui reprocher est établie، ait compris et voulu cet acte ; que toute infraction، même non intentionnelle suppose en effet que son auteur ait agi avec intelligence et volonté ».

17 . Rapport d'information sur la justice pénale des mineurs présenté par Mme Untermaier et M. Terlier، 20 février 2019، 101p، p. 58. https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/rapports/cion_lois/l15b1702_rapport-information. تاريخ الزيارة 2024/5/8

18. Sandra Marques، Nouveau Code de justice pénale des mineurs : les points clés de la réforme، https://www.village-justice.com/articles/justice-penale-des-mineurs-est-qui-change-reserve،40481.html 2024/6/5 تاريخ الزيارة

19 . Rapport d'évaluation sur la mise en œuvre du code de la justice pénale des mineurs، Octobre 2023، Ministère de la justice. https://www.justice.gouv.fr/sites/default/files/2023-10/rapport_CJPM_octobre_2023.pdf 2024/2/24 تاريخ الزيارة

20. Affaire Saint-Denis ،Franceinfo.fr.

21 . Loi n° 2021-850 du 2 juillet 2021، art. 8.

22 . Il dispose que « avant toute décision prononçant des mesures de surveillance et d'éducation، le cas échéant، une sanction éducative ou une peine à l'encontre d'un mineur pénalement responsable d'un crime ou d'un délit، doivent être réalisées les investigations nécessaires pour avoir une connaissance suffisante de sa personnalité et de sa situation sociale et familiale et assurer la cohérence des décisions pénales dont il fait l'objet ».